فراغ القوة على الصعيد الاقليمي و اثره في العراق بعد ٢٠٠٣

ا.م.د. دينا هاتف مكي(*)
dinahatif@yahoo.com

الملخص :
تغير النظام العربي الذي ظل سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اذ لم يعد كما كان، واخذ يشهد مع الالفية الجديدة تغييرات جوهرية قد تهدد استمراره او قد تعيد صياغته بما يتناسب وما يحدث. وكان لانهيار النظم المحورية دوره في زيادة فراغ القوة على الصعيد الاقليمي وفي الوقت نفسه زيادة التدخل الاقليمي لشغل هذا الفراغ لنجد قوى مثل تركيا وايران تحاول ان يكون لها دور او ادوار متنافسة في اكثر من دولة عربية، وفي الوقت نفسه اخذت تبرز على الساحة دول من داخل الاقليم تحاول ان تمارس دورا محوريا من خلال استغلالها لوسائل القوة التي تمتلكها الصلبة والناعمة مثل قطر، وكذلك الفواعل الجدد في النظام الدولي الذين تمكنوا من نشر نفوذهم في اكثر من دولة منها العراق الذي اضحى ساحة لصراع قوى دولية واقليمية مختلفة وهو ما سنحاول ان نبحثه هنا من خلال منهج تحليلي، بفرضية ان فراغ القوة الاقليمي دفع قوى اخرى اقليمية واخرى عابرة للقومية لاستغلال الفرصة لمد نفوذها.

المقدمة

تغير النظام العربي الذي ظل سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اذ لم يعد كما كان، واخذ يشهد مع الالفية الجديدة تغيرات جوهرية قد تهدد استمراره او قد تعيد صياغته بما يتناسب وما يحدث، اذ انهارت بعض النظم الحاكمة التي

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية/ جامعة بغداد.

كانت تمثل محور مهم من محاور النظام سواء بواسطة تدخل خارجي مثل العراق او بواسطة ضغوط داخلية مثل مصر ودخل البعض منها حرب داخلية مثل ما يجري حاليا في سوريا وليبيا وكذلك اليمن والتي اخذت تشهد حربا اهلية تدخلت فيها قوى اقليمية ليخرج النزاع من اطاره الداخلي الى الاقليمي وحتى الدولي. وكان لانهيار النظم المحورية دوره في زيادة فراغ القوة على الصعيد الاقليمي وفي الوقت نفسه زيادة التدخل الاقليمي لشغل هذا الفراغ لنجد قوى مثل تركيا وايران تحاول ان يكون لها دور او ادوار متنافسة في اكثر من دولة عربية ـ وبالذات تلك التي تشهد اعمال حربية ـ من خلال دعم اطراف مختلفة فيها والذي ادى الى زيادة الاستقطاب في المنطقة ككل وذلك من خلال استدعاء واحياء صراعات تاريخية من اجل تحقيق اهداف مد النفوذ وفي الوقت نفسه اخذت تبرز على الساحة دول من داخل الاقليم لتاخذ دورا محوريا من خلال استغلالها لوسائل القوة التي تمتلكها الصلبة و الناعمة مثل قطر ،و تراجع اخرى مثل مصر التي اخذت تحاول و بكل قوة استرجاع المكانة المحورية التي كانت تتمتع بها منذ نشاة النظام العربي لكن المهمة امامها ليست بالسهولة مع فراغ القوة الحاصل و الذي اخذت تحاول ان تشغله تنظيمات عابرة للقومية و التي اصبحت من الفواعل الجدد في النظام الدولي و تمكنت من نشر نفوذها في اكثر من دولة منها العراق الذي اضحى ساحة لصراع قوى دولية و اقليمية مختلفة و هو ما سنحاول ان نبحثه هنا من خلال منهج تحليلي ، بفرضية ان فراغ القوة الاقليمي دفع قوى اخرى اقليمية واخرى عابرة للقومية لاستغلال الفرصة لمد نفوذها والذي سنتناول فيه اولا النظام العربي بين الاستمرار والتغيير، وثانيا امكانية التغيير في النظام العربي، وثالثا واقع النظام الاقليمي العربي، ورابعا نتائج فراغ القوة على الاقليم والعراق.

اولا ـ النظام العربي بين الاستمرار و التغيير

حصل تغيير كبير على صعيد اقليم الوطن العربي باكمله ان جاز لنا القول بذلك ، فقد تغير بشكل كبير على صعيد النظم الحاكمة فيه و على صعيد معطيات القوة لكل دولة منفردة وعلى صعيد النظام باكمله بعده احد الانظمة الفرعية في النظام الدولي الاكبر حتى انه لم يعد يسمى الوطن العربي لنجد مصطلحي الشرق الاوسط و شمال افريقيا يحلان محل التسمية القديمة رغم وجودهما في الادبيات منذ مدة طويلة الا انهما مع الضعف الذي اصاب الاقليم العربي منذ التسعينيات و لحد اليوم تمكنا من فرض نفسيهما بقوة ليصبحا

هما التسمية الجديدة و اخذ الاقليم وفق التسمية الجديدة او التصنيف الجديد يضم دولا كانت في السابق تعد خارجة عنه و مجاورة له مثل تركيا و ايران .
و نظرا لكون النظام العربي جزء من النظام العالمي ككل فانه بالتاكيد يتاثر بما يحصل على صعيد هذا النظام من حيث توازنات القوى ومجريات العلاقات الدولية وفي الوقت نفسه فان ما يجري فيه يؤثر في النظام الاكبر، واذا كانت التسعينيات شهدت انهيار القطبية الثنائية و انفراد القطب الواحد فان الالفية الجديدة شهدت تغيرا جديا في المنطقة بدأت باحتلال العراق وانهيار النظام الحاكم فيه و حلول نظام جديد محله مختلف عنه كليا في التوجهات والذي اشر بداية مرحلة جديدة في المنطقة تمت فيها محاولة نشر نموذج التحول العراقي بما يسمى الانتقال نحو الديمقراطية وبناء الشرق الاوسط الجديد الا ان المشروع واجه الرفض وان كان يعد بداية للتغير الذي حصل بعد ذلك بطرق اخرى فقد انفرط عقد النظام العربي بانفكاك الدول منه وعنه بالتدريج، بداية بانقسام السودان الى قسمين او دولتين و الدولة الجديدة ـ جنوب السودان ـ لم ترغب بان تكون جزء من النظام العربي ، وواكبتها ما تسمى بـ"ثورات الربيع العربي" التي كان لها تاثير كبير ومهم فقد تغيرت الانظمة العربية في اكثر من دولة بدءً بتونس ثم مصر، فليبيا واليمن وسوريا ـ لم يتغير النظام الحاكم في سوريا الا ان البلاد تشهد خروجا عليه ـ الا ان هذا التغيير لم تكن نتائجه ايجابية في جميع الدول خصوصا الثلاثة الاخيرة التي تشهد حربا اهلية تهدد وحدتها كما ان كل من تونس و مصر لم تستقرا حتى الان و طبعا مع التغيير شهدت بقية الدول العربية تغييرات على الصعيد الداخلي سواء فيما يتعلق بدول الخليج او دول المغرب العربي او بقية بلاد الشام ، و كان لكل ذلك انعكاسه على النظام العربي .
قد ينفي البعض وجود نظام عربي اصلا انطلاقا من فهمهم للنظام بانه مجموعة من الاجزاء التي يوجد بينها انسجام و تناغم وهو الامر الذي تفتقده هذه الاجزاء العربية نتيجة الصراعات و النزاعات المستمرة بينها [١]، في حين يرى البعض ان من سمات النظام وجود تفاعلات بين الوحدات او الاجزاء المكونة له اكثر من التفاعلات مع الوحدات او الاجزاء الاخرى التي ليست جزء منه او ما يمكن تسميتها بالوحدات الخارجية [٢]، و هذه التفاعلات في النظام الاقليمي العربي انما هي تفاعلات نسبية قد تزداد في مرحلة زمنية ما بين عدد من الاجزاء او معظمها و قد تقل او تنخفض في مراحل اخرى لكنها موجودة .

و كان كل من كانتوري و شبيغل قد قسم النظم الاقليمية الى قطاعين يتمثلان بالقلب والطرف، القلب هو المركز و يتشكل من عدد من الدول و ليس دولة واحدة و يوجد بين هذه الدول تجانس و يمثل محور للعلاقات السياسية في الاقليم ، اما الطرف فيتشكل من دول تختلف عن دول المركز الى حد ما سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا ، لكن يبقى لها وجود و دور على الصعيد الاقليمي و ان اضعف من دول المركز و غالبا ما تسعى للتحالف مع الدول الاخرى التي ليست جزءا من الاقليم، وقد يكون للنظام الاقليمي اكثر من قلب واكثر من طرف، وكلما زاد عدد الدول الواقعة ضمن قطاع الطرف كلما زادت هشاشة النظام الاقليمي نظرا لامكانية اختراقه من قبل من الدول الخارجية المتحالفة معها والتي تسعى للتغلغل في النظام الاقليمي والتاثير فيه[٣]. وهذا ما يحدث حاليا ذلك ان قلب النظام العربي اخذ يتفكك و تتحول الكثير من دوله الى الاطراف بعد ان اختلفت مع بقية اجزاء القلب لا بل ان هناك من خرج من النظام باكمله مثل دولة جنوب السودان ـ كما اسلفنا ـ التي انفصلت عن السودان وخرجت من النظام الاقليمي العربي باكمله، فضلا عن وجود دول اصلا في الطرف مثل الصومال وموريتانيا وجيبوتي ولا يمكن اعتبارها جزء من القلب ابدا ، و هنا لا بد من القول ان الدول لا تبقى على حالها ، و ادوارها متغيرة ، اذ تسعى بعض الدول الى تغيير دورها على الصعيد الاقليمي وعدم الاكتفاء بالهامش و التحول الى القلب و قد تستعين بالدول الخارجية لمساعدتها في هذا الامر، فضلا عن ان دول القلب نفسها قد تفقد ما كان لها من دور في السابق نتيجة متغيرات كثيرة[٤]، ولنا في تونس مثال، ذلك انها كانت من دول الاطراف لنجدها في مرحلة زمنية معينة تحولت لتصبح في القلب بعد نقل مقر جامعة الدول العربية اليها من مصر ـ بعد توقيع الاخيرة اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني ـ اذ اخذت دورا محوريا الى حد ما بعد ان كانت طرفية وغير ذات تاثير قوي في السياسات العربية و احتلت مكانة مختلفة في السياسات العربية، وهذا دليل على حدوث التغير في مراكز القوى العربية، لكن هذا لا يعني انها ـ اي تونس ـ اخذت مكانة مماثلة لتلك التي كانت لمصر او العراق او الجزائر او سوريا، و انما اخذت دورا مختلفا عما سبق[٥]. هذا في الماضي اما في الوقت الحالي فقد اخذت بعض الدول تتحول من الطرف الى القلب مثل قطر ، و اخرين انتقلوا من القلب الى الاطراف مثل العراق، و هو ما سنتناوله لاحقا في ظل التغيير الذي يشهده النظام الاقليمي .

وقد وضعت شروط عديدة لوجود النظام الاقليمي من قبل باحثين كثر منهم جميل مطر وعلي الدين هلال اللذين اشترطا وجود منطقة جغرافية تضم الاجزاء او الوحدات المكونة ، فالتقارب الجغرافي بين الوحدات المكونة يساعد في التعاطي فيما بينها، وان لا يقل عددها عن ثلاث، وضرورة وجود تفاعلات مستمرة بينها، وان تاتي هذه التفاعلات انطلاقا من رغبتها نفسها بالتفاعل وليست نتيجة عوامل خارجة عن النظام الاقليمي، والا تكون القوى العظمى جزء من هذا النظام الاقليمي الامر الذي يحفظ له خصوصيته وان يكون هناك وعي من قبل اعضاء النظام بانتماءهم اليه و يترتب على ذلك امتلاكهم هوية اقليمية تتطلب تنسيق بين الاجزاء في سياساتهم مع النظام الاكبر او الانظمة الفرعية الاخرى فيه[٦]. ويمكن القول ان النظام الاقليمي العربي يتمتع بهذه الشروط من حيث امتداد الوجود العربي على رقعة جغرافية واحدة متجاورة ـ لا يقطعها الا ما يسمى بالكيان الصهيوني ـ و يشتمل على عدد لاباس به من الدول العربية في حالة تفاعل مستمر فيما بينها بحكم الامر الواقع ـ اي ان الرغبة في التفاعل بين هذه الوحدات لا تكون كبيرة بناءا على السياسات المتبعة من النخب الحاكمة فيها و ظل هذا الحال مستمرا مدة طويلة ـ و تغلب عليها اعتبارات المصلحة السياسية الضيقة في احيان كثيرة و الاقتصادية و الامنية في معظم الاحيان و ان ظلت الهوية الاقليمية موجودة مدة طويلة من الزمن و تتعامل مع النظام الدولي على هذا الاساس لكنها اخذت بالتدريج بالتفكك واصبح تعامل النظام كاجزاء متعددة مع النظام الاكبر او النظم الفرعية الاخرى الموجودة فيه و في الوقت نفسه اصبح للقوة العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة وجود مستمر و دائم بحيث اخترقت خصوصية هذا النظام ، مع محاولته للملمة اجزاءه نتيجة ما اصابه من انهيارات لبعض النظم القائمة فيه و التي هددت بانهياره ككل ، اي ان النظام موجود لكنه يعاني من التفكك و عدم الاستقرار و عدم انتظام اجزاءه .

ثانيا ـ امكانية التغيير في النظام العربي

يمكن ان يشهد النظام نوعين من التغيرات جزئية و كلية ، التغيرات الجزئية لاتؤدي الى حدوث تغير في النظام في حين ان التغيرات الكلية تؤدي الى ذلك . التغير الكلي يؤدي الى تحول في النظام نتيجة تحول في التحالفات لتاخذ طابع ايديولوجي جامد او يغلب الطابع الاقتصادي على بعض التحالفات بحيث تتحدد في مناطق جغرافية معينة دون غيرها، او ان يتم اختراق النظام بواسطة قوة خارجية تتحكم في توجيه التفاعلات داخله ، اما التغير الجزئي فهو تغير

دوري يحدث في النظام لكن دون ان يؤدي الى تبدله [٧]،فقد يتغير نظام حكم في دولة ما ـ نتيجة ثورة او انقلاب مثلا ـ و تتغير توجهاتها السياسية و تحالفاتها نتيجة لذلك و لكن التغيير في الدول الطرفية قد لا يكون له ذلك الاثر لدول القلب التي يؤثر اي تغيير فيها على النظام بمجمله ، و يكون للقوة الخارجية دور مهم ايضا ذلك ان احتلال دولة خارجية لدولة من دول الاقليم اثر كبير و مهم فاحتلال الولايات المتحدة للعراق و هي من دول القلب كان له تبعاته على النظام العربي بمجمله و ساهم في زيادة عدم الاستقرار على الصعيد الاقليمي و تهديد استمراره كوحدة واحدة ، كما ان (للثورات)التي حدثت في اكثر من دولة عربية و تغير نظام الحكم فيها و التدهور الذي اصاب البعض منها نتيجة الاعمال العسكرية و ضعف الاقتصاد اثره في تدهور الوضع الاقليمي للنظام ككل .

حصل التغيير في بعض الدول العربية باستخدام القوة البشرية التي اجبرت الحاكم على التنحي ـ اي تغيير النظام الحاكم ـ في حين شهد البعض الاخر عنفاً في فرض التغيير او مواجهته و منعه ، اما من استمر من النظم العربية فقد حاول احداث تغيير داخلي لتجاوز او تجنب التغيير العنيف الا انها في جميعها ـ جميع الدول العربية ـ تعاني من ازمة تحول حقيقي ذلك انه لا يزال هناك اختلاف بين التغيير في المجال الحقيقي او ما هو كائن و المجال المفترض او ما يجب ان يكون ، فالمجال الحقيقي او الكائن يتمثل في هيمنة السياسات الابوية التي تسير شؤون الدولة والمجتمع وفق نظام الحاكم – الرعية ،اما المجال المفترض او ما يجب ان يكون فيتعلق باحترام حقوق الانسان و الديمقراطية اذ لا يزال هناك تاكيد للمجال الاول على حساب تحقيق المجال الثاني[٨]، فلم تصل الدول العربية جميعا الى تحقيق غلبة المجال الثاني على المجال الاول ، اي انه ـ التغيير ـ لا يزال خطوة اولية ـ و بالتالي يحتاج مدة من الزمن ليتبلور و هذا يؤثر في مجمل قوة الدولة ،الامر الذي يجعل منها كيانات هشة ، كل هذا على صعيد الدول فرادى.

اما على صعيد النظام ككل فلو اردنا تمثيل النظام العربي لوجدنا انه يتخذ صيغة دوائر متجاورة و متقاطعة جزئيا و لكن غير متكاملة[٩] ، فالانقسام و التجزئة هما السمة الاساسية في هذا النظام رغم وجود العديد من العناصر الموحدة له لكن السياسات العليا او النخب الحاكمة تعمل كل منها بمعزل عن الاخر نتيجة لسيادة الشك لدى كل طرف في نوايا الطرف الاخر . و كان من الافضل الانطلاق من العناصر الموحدة او المشتركات و تطوير العلاقات

الاقليمية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية ، لربما يصل النظام الاقليمي الى وجود مؤسسات مشتركة ، و اذا زادت الاعتمادية بين هذه الاطراف نتيجة زيادة التفاعلات فيما بينها عندئذ تتقبل الاطراف المختلفة التنوعات فيما بينها و امكانية التداخل فيما بينها و التي تاخذ تلقائيا بالعمل على احتواء و منع النزاعات فيما بينها [١٠]، ويشترك معها وجود قواعد للسلوك بين اطراف النظام يتم العمل وفقها ومن خلالها على تجنب المواجهة العسكرية والحفاظ على الوضع القائم، يحصل عندها تناغم قوة اقليمي و ياخذ التعاون بالظهور بين اطراف النظام في مجالات معينة و محاولة احتواء الصراعات و النزاعات اقليميا[١١]، عندئذ يظهر العمل التعاوني والمؤسسي بين الدول ونصل الى ما يشبه الاتحاد الاوروبي.

ويمكن القول ان المؤسسة الجامعة في النظام العربي ـ المتمثلة بالجامعة العربية ـ لم تتطور تدريجيا بين الاطراف المنشئة لها بحيث تصل في النهاية الى مسالة اقامة منظمة اقليمية وانما فرضت من الاعلى اقليميا واخذت الاطراف تنضم اليها بالتدريج بدون ان يحصل تكامل حقيقي بين هذه الاطراف وهذا ما جعلها بعيدة عن تعزيز ترابط الاقليم لتصبح مجرد هيكل رسمي جامد، ولم تتمكن من ادارة توازن القوى على الصعيد الاقليمي .

ولو رجعنا الى نظام توازن القوى لوجدنا انه يقوم على اعتبار الدولة هي الفاعل الاساس في النظام الدولي، وبالتالي لكي يعمل النظام يحتاج الى وجود فاعلين فيه لا يقل عددهم عن خمسة، ويعمل وفق قواعد معينة تتطلب من الاطراف ان يعملوا على زيادة قوتهم وقدرتهم، لكن من الافضل ان يلجاوا الى التفاوض وليس القتال، ولكن عند الفشل في زيادة القدرات يظل خيار القتال هو الاول، وعند مواجهة خطر ازالة اي فاعل عندئذ من الافضل ايقاف القتال، وعند وجود طرف او تحالف يحاول ان يغير التوازن لمصلحته عندئذ لابد من معارضة هذا الامر، ولا بد من تحجيم الفواعل من غير الدول الخاضعين للمنظمات العابرة للقومية ، و يجب ان تكون هناك مرونة في التعامل بحيث يتم السماح للاطراف المهزومين بالعودة الى التوازن ، و هناك ايضا ضرورة لمعاملة الاطراف الاساسيين كشركاء لهم دور ، و يبقى على الفاعل مهمة الدفاع عن نفسه سواء بالاعتماد على قدراته او بالاستناد على حليف و الاخير اذا كان ضعيفا لابد من تركه ، وهناك دائما حاجة لرمانة الميزان التي تقوم بالتوازن بين الاطراف المختلفة .[١٢] و هنا كانت التحالفات بين الدول العربية من اجل موازنة القوى امر دائم في كل مرحلة زمنية من مراحل عمر

النظام العربي لنجدنا اخيرا في توازن ما يسمى بمحور المقاومة و محور الاعتدال، وتلاها مؤخرا محور مقاومة الارهاب الذي يقف على الضد من الارهاب الذي اخذت تمثله قوى عابرة للحدود.
و هنا في ظل هذا التوازن كان على الدول العربية في المراحل الزمنية المختلفة ادراك اهمية عدم استبعاد اية قوة من النظام الاقليمي و تفاعلاته لان ذلك يعود بنتائج سلبية على النظام باكمله و لو بعد حين ـ و هو ما تعلمه دارسوا العلاقات الدولية من تجارب سابقة ، فتجربة تسويات فرساي اثر الحرب العالمية الاولى ماثلة في الاذهان ، اذ كان لاستبعاد كل من المانيا و الاتحاد السوفيتي دوره في عودتهما بقوة و بشكل مؤثر على صعيد العلاقات الدولية بشكل لا يحقق مصالح بقية الدول المشاركة في النظام الاقليمي الاوربي .فمن الصعب استبعاد قوتين مهمتين في ان واحد ذلك ان الاستقرار الاقليمي سيتهدد بلاشك نتيجة محاولة كل منهما استعادة دورها السابق و تغيير الوضع القائم الجديد و لن تتردد في اللجوء للقوة في سبيل تحقيق اهدافها [١٣]ـ اذ سيجعلها تلجا الى القوى الاقليمية الاخرى او القوى الدولية و الاستعانة بها من اجل تحقيق موازنة للقوى الاخرى ،مما يهدد النظام و استقراره و يصبح مجال لتغلغل القوى الخارجية ، و قد استبعدت مصرمثلا من النظام العربي بعد عقدها اتفاق السلام مع الكيان الصهيوني الامر الذي جعلها تتجه اكثر الى الغرب الذي حاول استمالتها ودعمها، وتم استبعاد العراق بعد احتلاله الكويت سنة ١٩٩٠ من النظام الاقليمي ـ سواء عن طريق قطع العلاقات معه او تطبيق الحصار المفروض عليه من قبل الامم المتحدة ـ الامر الذي دفعه الى اتباع سياسات اكثر تشددا على الصعيد العربي ، و في كلتا الحالتين لم يكن الامر في مصلحة النظام العربي.
ومن الطبيعي في ظل توازن القوى وجود قوى مهيمنة و هذه القوى تسعى لمنع من يهدد هيمنتها ، كما ان الدول الاخرى غير المهيمنة ستحاول ان تبحث لنفسها عن دور و تتمدد عندما تشعر ان الفرصة مواتية و لن تتردد في زيادة قوتها، وعند ظهور قوة زائدة تسعى الدول للحد منها او موازنتها من خلال التحالف فيما بينها[١٤]، وقد قسم اورجانسكي الدول في النظام الدولي بناءا على عنصري القوة والرضا الى اربعة انواع : دول قوية راضية، ودول قوية غير راضية ، ودول ضعيفة راضية، ودول ضعيفة غير راضية . و مصدر القلق ياتي من الدول القوية غير الراضية التي تحاول تغيير الوضع لصالحها و هنا قد تلجا الى القوة لتحقيق اهدافها او ان تسعى القوى الاخرى

لموازنة طموحاتها بتشكيل تحالف او ان تجهض تطلعاتها بشن حرب وقائية ضدها .[١٥] و لكن ايضا هناك دول ضعيفة و غير راضية تحاول ان يكون لها دور و تستغل الفرص من خلال الاستعانة بقوى اقليمية او دولية لدعمها من اجل ان يكون لها دور على الصعيد الاقليمي و لنا في قطر مثال على ذلك .

لكن لابد من القول ان نظام توازن القوى العربي غير فعال بشكل كبير يحقق الاستقرار في المنطقة و ياتي هذا من ضعف وجود التماسك الداخلي ان على صعيد النظام او على صعيد الدول فرادى فالاخيرة اي الدول تفتقد الى التماسك الذي يزيد من قوتها بحيث تصبح قادرة على موازنة تراكم القوى لدى الدول الاخرى او حتى تصبح قوة مهيمنة[١٦]، كما ان للنزاعات الخارجية دورها في التاثير في التماسك الداخلي للنظام اذ لا يكون رد فعل النظام كوحدة واحدة على التهديد و ياتي هذا انطلاقا من درجة تماسك المجموع و ادراكهم المشترك للتهديد ، ذلك ان اعضاء النظام قد لا يرون اهمية في الحفاظ على تماسكهم كوحدة واحدة اي ان المجموعة لم تعد تمثل لهم شيئا و في نفس الوقت و انطلاقا مما سبق يرون في التهديد امر يخص الاخرين و لا يخصهم و بالتالي لا يقع عليهم عبء مواجهته و في هذه الحالة اي نزاع خارجي يهدد وحدة المجموع [١٧]، و بتطبيق هذا على النظام الاقليمي العربي باعتباره وحدة متكاملة نجد ان اي تهديد خارجي لاي جزء من الاقليم اصبح مسالة تخص هذا الجزء او تلك الدولة و لا تخص المجموع اي ان التماسك بين اعضاء الاقليم لم يعد موجودا ـ اللهم الا في مسالة اليمن و تشكيل عاصفة الحزم التي تضم اكثر من دولة عربية لمواجهة ما يعتقد بانه خطر يهدد المنطقة العربية ـ لذا نجد ان الاقليم في حالة تفكك و كل يحاول العمل من خلال الحفاظ على نفسه دون الاخرين .و ياتي هذا انطلاقا من الوضع داخل كل دولة و الذي انتقل من الداخل الى الخارج ، اي في مواقفها من التهديد الخارجي ، فلو كان هناك تماسك داخلي سواء على مستوى النخبة او المجتمع و بين الاثنين لكانت هناك وحدة في ادراكهم للخطر ، في حين ان الدولة المنقسمة داخليا سيكون مستوى ردها دون المستوى المطلوب فهي اما ستتصرف" بتردد او بتوازن غير فعال او تركب الموجة او تتخذ سلوك تحويل المسالة الى الغير او على الغير ، و ربما تشهد مزيد من التقسيم و النجزئة فقد تشهد تغيير للنظام او حرب اهلية او حتى ثورة "[١٨].

و تشكل الحروب عامل مؤثر في النظام ، اذ تؤثر في بنية النظام ذلك انها تؤدي الى سقوط قوى و ظهور قوى اخرى ، و ايضا تبدل في شكل النظام و

قواعده و مؤسساته [١٩]، فهكذا كان الحال بعد الحربين العالميتين الاولى و الثانية على صعيد النظام الدولي ، اما على الصعيد الاقليمي فتغير الحال بعد حرب ١٩٦٧ و ١٩٩١ و ايضا حرب ٢٠٠٣ اذ تغيرت توجهات الدول العربية و ارتباطاتها بعد هذه التواريخ فاثرت في النظام ككل وكانت نقاط مفصلية في النظام دخل بعد كل منها مرحلة جديدة، وبالذات ٢٠٠٣ التي دخل بعدها النظام العربي مرحلة جديدة اتسمت بعدم الاستقرار و التفكك .

ثالثا ـ واقع النظام الاقليمي العربي

وفي العموم من حيث حسابات القوة لم تعد المقومات التي تمتلكها دول الاقليم كما كانت في السابق، فمن ناحية القوة الصلبة تراجعت كثير من هذه الدول اقتصاديا واصبح البعض منها على حافة الافلاس سواء بسبب سياسات اقتصادية خاطئة او الفساد الذي صاحب وصول النخب الجديدة للحكم او نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية الامر الذي اثر على الجوانب المختلفة للاقتصاد او نتيجة للعمليات الحربية التي تستهلك جزءا مهما من الموارد المالية لهذه الدولة او تلك .اما من ناحية القوة العسكرية فيمكن القول ان معظم جيوش المنطقة تراجعت فبعضها قد حل مثل الجيش العراقي ـ ترتيب القوة العسكرية العراقية الحالي هو ١١٢عالميا[٢٠] ـ و البعض الاخر انشغل بحرب اهلية مثل الجيش السوري و كذا الليبي واليمني و يمكن اعتبار الجيش المصري هو الوحيد تقريبا الذي بقي محتفظا بقوته ـ الى جانب الجيش الجزائري ـ و ان كانت هناك محاولات لجره لحروب اهلية او اقليمية. ومن ناحية القوة البشرية، فلا يمكن الاعتداد بالقوة البشرية لدول الخليج، وكثير من شعوب الدول العربية اصبحوا لاجئين سواء في داخل دولهم او خارجها مثل سوريا و ليبيا و العراق اما الشعب المصري فلم تقل نسبته العددية، وان كان الداخل المصري تتجاذبه استقطابات بين مؤيد قوي للنظام و متخوف منه ورافض له وبالتالي فان القوة البشرية في العموم قد تراجعت .واذا كانت هذه تشكل اهم عناصر القوة الصلبة فقد اخذ في الوقت الحاضرمصطلحي القوة الناعمة و القوة الافتراضية *يشغلان حيزا في معايير القوى و اللذين تزايد استخدامهماعلى صعيد النظام العالمي باكمله و بالتالي في النظام الاقليمي بعده يتاثر بما يجري فيه ، وتتمثل الاولى في القدرة على الجذب و الاقناع بالاعتماد على العناصر القادرة على ذلك من مثقفين و صناع راي و فنانين و غيرهم ممن يستطيع التاثير في الناس اما الثانية فتتحقق عن طريق استخدام العالم الافتراضي الواسع النطاق من خلال شبكات التواصل الاجتماعي و

الانترنت و وسائل الاتصال الحديثة. وباجتماع العناصر الثلاثة يتحقق للدولة تكامل في عناصر قواها . و تفتقد الكثير من الدول العربية للقوة الناعمة اللهم الا مصر و حتى هذه القوة لم تعد تستطيع منافسة قدرات العالم الافتراضي او القوة الافتراضية التي تتحكم في توجيه الراي العام الداخلي والدولي خصوصا في ظل هشاشة اوضاعها بعد التغيير.

وفي كل الاحوال لم يعد هناك نظام اقليمي متماسك و لم تعد معطيات القوة كالسابق ، اذ كانت هناك دول مركزية قوية على الصعيد الاقليمي مثل العراق و مصر و سوريا و الجزائر وحتى السعودية تشكل محاور قوى مهمة الا ان الحال تغير بعد ما اصاب المنطقة بدءا من الالفية الجديدة، واذا كانت القوة السياسية تتاتى من مجموعة من العناصر المتعلقة بالاستقرار السياسي والقوة العسكرية و الاقتصادية وغيرها من عناصر القوة المتنوعة انفة الذكر فان معظم الدول العربية اضحت دول ضعيفة غير قادرة على فرض ارادتها على شعوبها فكيف اذا تعلق الامر باقليمها او حتى على الصعيد الدولي ، اما المنظمة الاقليمية الجامعة لها فاصبحت مجرد جهاز هرم لا يقوم بادوار حقيقية على الصعيد الاقليمي او الدولي فقوته تتناسب طرديا مع قوة الدول الاعضاء فيه و قوة العلاقات فيما بينها ، فكلما زادت قوة اعضاءه و توثقت العلاقات فيما بينهم كلما تمكنت المنظمة من ان يكون لها دور مؤثر في النظام الدولي والمفروض ان توجود قواعد للسلوك يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المختلفة في النظام من اجل تحقيق التناغم داخله، ولابد ان تعمل الاطراف على تجنب الحرب و احتواء الصراعات من خلال التعاون بينها لكن هذا لم يحصل، وعندما تضعف القوى الاقليمية في مكان ما فمن الطبيعي ان تسعى قوى اخرى للحلول محلها وتشغل فراغ القوة الموجود بعض منها من دول مجاورة للاقليم واخرى جزء منه وثالثة وهي ليست جزء منه و لكنها دائمة التواجد فيه ـ الولايات المتحدة ـ و احيانا فاعلين من غير الدول . اي اننا هنا امام فراغ قوة سواء على صعيد النظام بمجمله او على صعيد الدول فرادى.

رابعا ـ نتائج فراغ القوة على الاقليم و العراق:

في بداية الالفية الجديدة لم يكن الكثير ليتوقع ما حدث بعدها ، اذ كانت التوقعات بعد انهيار المعسكر الاشتراكي و تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات و بدء عملية السلام في الشرق الاوسط ان العالم يتجه نحو مزيد من الاستقرار و انتهاء الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي الذي كان مسؤولا عن اثارة عدم الاستقرار في الكثير من مناطق العالم،

واختفاء الطابع الكوني للصراع و احتمالية زيادة الامن والاستقرار العالمي نتيجة ذلك[٢١]، الا ان ما حدث بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١و بدء الحرب على الارهاب التي تزعمتها الولايات المتحدة اشر بداية مرحلة صراعية جديدة ، اختلفت عما سبق بان الطرف الثاني في الصراع كان متمثلا بالاتحاد السوفيتي الا انه في هذه المرحلة تحول لياخذ شكل هلامي تارة يتمثل بالقاعدة ومرة بتنظيم الدولة الاسلامية ـ داعش ـ وهكذا، وكانت ساحة الصراع في معظم الاحيان المنطقة العربية وما يحيط بها او لنقل الدائرتين العربية و الاسلامية ان جاز لنا القول بذلك و بالتاكيد سيكون لها تاثير على معطيات القوة في المنطقة ككل .

و كان للتغيرات المختلفة في المنطقة العربية ان ادت الى حالة من السيولة الاقليمية ـ تمثلت بكثرة التفاعلات وعدم انتظامها ـ و التي لها دور في اعادة هيكلة النظام فيها ، فهناك دول تسعى لتغيير الوضع القائم لصالحها و اخرى تسعى للحفاظ على وضعها السابق على التغيير و مكانتها ، و لا يقتصر الامر على الدول بل و على المجتمعات فيها بشكل عام اذ اصبح للجماعات المختلفة ـ الدينية و العرقية ـ داخل المجتمع دورا مختلفا عن السابق اذ اضحت كل منها تحاول ان تفرض نفسها على الاخرى سواء داخل دولتها او خارجها بالتعاون مع تلك المماثلة لها في دول اخرى، وهنا ستساهم في اعادة رسم الخارطة سواء عن قصد منها او لا [٢٢]، ويضاف لها الحركات او الجماعات العابرة للحدود والتي اخذت تؤدي دورا مهما في تغيير الوضع القائم للاقليم بمجمله.

واخذت الولايات المتحدة تدعو وتعمل لاعادة رسم خريطة المنطقة و نحن هنا امام حالتين اما انها ستعمل على اعادة رسم فعلية يتم من خلالها الغاء دول قائمة و اقامة اخرى جديدة او انها ستتم من خلال الابقاء على الحدود القديمة في حين يطال التغيير النظم و شكل الحكم و ادارة الامور[٢٣] ، و لربما الاثنتين معا .

والناتج عن فراغ القوة صراعات قديمة ـ جديدة، وهناك من يصفها بانها "صراعات عشية "اي بشكل حلقات متداخلة اشبه باعشاش الطيورو تنتقل من الداخل الى الخارج وبالعكس او من الاضيق الى الاوسع و بالعكس، وهي تتراوح بين "الصراعات السياسية الداخلية ثم الصراعات التاريخية وبعد ذلك صراعات المخاوف واخيرا صراعات النفوذ" وانطلاقا من كون الصراعات الحالية قديمة جديدة اخذت الصراعات التاريخية و الداخلية تشغل حيزا مهما

منها نظرا لانها تساعد في اعادة رسم خارطة المنطقة عن طريق استغلالها لاطراف معينة تلعب على عنصر التاريخ بشكل كبير.[٢٤]
وهنا يمكن القول انه تم استغلال الصراعات التاريخية و الداخلية لتحقيق النفوذ سواء لدول مجاورة اقليميا او دول من خارج الاقليم ، اذ تم استغلال الدين و العرق من اجل تحقيق هذا الهدف ، و هنا لن تجد الجماعات الدينية او العرقية بعد نشوب هذه الصراعات ملاذ سوى ان تعمل على خلق كيانات خاصة بها مستعينة بالقوى الخارجية من اجل ضمان وجودها و هكذا من الممكن ان ترسم خارطة جديدة للمنطقة .[٢٥] لكنها بعملها هذا ساهمت في زعزعة توزيع القوة التقليدي في المنطقة اذ تراجعت معظم القوى التقليدية .
ومن هنا فان طبيعة الوضع الحالي ينطبق عليه رغبة بعض الدول سواء داخل الاقليم او بجواره ـ تركيا وايران ـ ان تكون هي القوى المهيمنة على النظام و ان تشغل فراغ القوة الموجود على الصعيد الاقليمي و خصوصا الاخيرتين ، بل ان كل منهما اخذت تمارس ادوار مشابهة لما حصل اثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي عندما كانتا تمارسان الصراع على اراض اخرى غير اراضيهما و تعمل كل منهما على مد نفوذها في مناطق مجاورة للاخرى ، و تطبقان اسس توازن القوى من زيادة القوة لكن دون الدخول في حرب ـ وقد تدخل الحرب افضل من ان تخسر قوتها و ايضا تتحالف مع اخرين يدعمونها و يشكلون ثقل مكافيء لمن يحاول زيادة قوته بشكل كبير و هكذا [٢٦]ـ وطبعا تستخدم الولايات المتحدة توازن القوى هذا من اجل تحقيق اهدافها سواء بانهاك القوى المتصارعة او المتنافسة فيما بينها و استنزافها ، وتحاورها مع هذا الطرف او ذاك للضغط على هذا الطرف او ذاك و ان كان الطرف الايراني يخضع لضغوط كثيرة لكنه تمكن من مد نفوذه لاماكن متعددة سواء في العراق وسوريا وقبلهما لبنان، وامتد الى اليمن بدعمه للحوثيين حتى اصبح يطوق المملكة العربية السعودية الدولة التي كانت و لا تزال في صراع مع ايران فالاولى تتخوف من هذا المد المتعاظم و تحاول ان تواجهه بخلق ائتلاف جديد تحاول ان تدخل مصر اليه من اجل موازنة تهديد زيادة النفوذ و القوة الايرانية، ذلك ان القوة العسكرية المصرية لا يستهان بها على الصعيد الاقليمي فضلا عن العالمي ـ ترتيب ايران من حيث القوة العسكرية عالميا هو ٢٣و ترتيب مصرهو *١٨ـ فهي تشكل قوة ردع مهمة لايران ، و الاخيرة ـ اي ايران ـ تمتلك مقومات القوة الصلبة والناعمة من قوة عسكرية و قوة بشرية و اقتصادية فضلا عن الموقع

الجغرافي المهم في قارة اسيا ككل ، و قد اخذت مؤخرا باستخدام ما لديها من مقومات لمد تاثيرها بشكل موسع في الاقليم .[٢٧]
و السؤال هل ترغب هذه الدولة او تلك بملأ فراغ القوة من اجل التوسع الفعلي و ليس من خلال الوكلاء على الصعيد الاقليمي اي هل ان ما يسمى باوهام الامبراطورية جزء مما يجري في الوقت الحاضر[٢٨] و بالذات بالنسبة للدولتين الجارتين اللتين كانتا في وقت من الاوقات امبراطورية ـ الفارسية و السلطنة العثمانية ـ متمثلة برغبة الرئيس التركي الحالي في استعادة امجاد السلطنة العثمانية السابقة ، وكذا عن رغبة ايران باستعادة مجدها القديم ـ والمقصود باوهام الامبراطورية ان هناك داخل الدولة من يشجع على التوسع و يهيء الاسباب لذلك ، ذلك ان النخبة تخلق منطق و اسباب التوسع لتنتهي بان تصدق ما قالته ووضعته بنفسها وبالذات في مجال الامن فاوهام الامن من خلال التوسع تنشر لتصبح اشبه بالمعتقدات التي تبرر الاثمان التي سوف تدفع و التي يدفعها بالتاكيد الجمهور او العامة اما من يجني الارباح فهم النخبة [٢٩].و بصراحة تؤشر تصرفات الدولتين الانفتي الذكر لذلك و توضع معطيات الامن و نشر الاسلام او الحفاظ عليه كاسباب او كصيغة سياسية مناسبة تقنع بها الداخل لدعم المشاريع التوسعية او الخارج من خلال التركيز على معضلة الامن الاقليمي و التهديدات الاقليمية . المعتاد في توازن القوى ان يسود الردع في العلاقات بين الاطراف الاقليمية و يجب ان تدرك الاطراف ان الحرب ليست خيار في سياستها الخارجية ذلك ان اي تغير في الوضع القائم ممكن ان يكلفها كثيرا اذ انه قد يتغير بطريقة لا تلائمهم و قد تكلفهم كثيرا و من الاسلم المحافظة عليه كما هو ، و هذا ما ترغب به بعض القوى المستفادة من الوضع الذي كان سائدا في السابق ، مثل السعودية التي تشعر بخطر كبير يداهمها من القوى الاقليمية من الدول ـ ايران ـ خصوصا و ان حليفها القديم ـ الولايات المتحدة ـ اخذ يتفاوض معها و يسمح لها بشكل او بآخر بامتلاك القدرات النووية فضلا عن غضه البصر عن امتدادها الاقليمي ، اما القوى الاخرى التي تهددها فهي القوى العابرة للحدود من تنظيمات ترفع شعار الجهاد و تحاول نشر سلطتها فعليا و تمكنت من حيازة الارض فعلا في كل من العراق و سوريا الامر الذي يشكل تهديد حقيقي للسعودية و للاقليم ككل سواء في مشرقه او مغربه ذلك ان مثل هذه القوى استطاعت استغلال فراغ القوة الموجود في كثير من الدول العربية التي شهدت تغييرا و تمكنت من بناء قواعد فيها مثل ليبيا و اليمن و حتى مصر في شبه جزيرة سيناء ، و

بالطبع بدعم من دول اخرى داخل الاقليم ـ مثل قطر ـ و خارجه مثل تركيا و ايران او حتى دول عظمى سواء بتقديم المال او امدادها بالسلاح او بتسهيل الانتقال و الحركة .

يشهد النظام الاقليمي الحالي تغير او انتقال للقوة على الصعيد الاقليمي من الطرف الاكثر قوة متمثلا بمصر الى الاقل قوة متمثلا ببعض دول الخليج ، و لو انه انتقال لا يتطابق مع معطيات القوة ، فدول الخليج في معظمها دول جديدة ظهرت حديثا على الساحة الدولية سواء من حيث الوجود الفعلي او ممارسة الدور بينما مصر دولة قديمة حضاريا و من حيث الدور و حتى معطيات القوة ، و اعطاها النفط ـ اي دول الخليج ـ قوة اقتصادية حققت لها مكانة سياسية على الصعيد الاقليمي، مثل قطر التي رغم صغر حجمها وقلة عدد سكانها ـ ٢٥٠ الف مواطن ـ وصغر تعداد جيشها ــ ١٢ ألف جندي[٣٠]. الا انها تمكنت من استغلال عوائدها من الغاز و استثمارها بشكل جيد فضلا عن استخدامها لقناة الجزيرة التي تمكنت من خلق مكانة مهمة لها سواء على الصعيد العربي او الغربي تبث من خلالها الرسائل التي ترغب بها الى المشاهد و تخلق رأي عام مساند للقضايا التي ترغب بها، هذه الدولة الصغيرة اخذت تمارس ادوارا اكبر من حجمها الحقيقي فقد عمدت الى دعم المعارضة المسلحة ضد نظامي القذافي والاسد ودعمت الاخوان في مصر والحوثيين في اليمن واخذت تنافس السعودية من خلال دعمها لاطراف منافسة للاطراف التي تدعمها سواء في سوريا او اليمن الامر الذي ساهم في زيادة الاستقطابات و العنف فيها وفي الاقليم ككل[٣١]، كما ساهم في اقلمة الاوضاع الداخلية بتدخل اطراف اقليمية من داخل الاقليم او خارجه ـ ايران و تركيا و حتى روسيا و طبعا الغرب ـ فيما يجري في سوريا و كان لهذا التنافس اثره السلبي على الاوضاع في سوريا و الاقليم بمجمله [٣٢].

المستفيد الحقيقي من فراغ القوة هذا كل من الولايات المتحدة و اسرائيل ذلك ان الصراع بين الاطراف المختلفة للهيمنة على النظام يضعفها جميعا و يجعل استمرار الولايات المتحدة بالتواجد فيه امرا مفروغا منه ـ مع انهاك و استنزاف جميع القوى الموجودة فيه دون استثناء ـ اما اسرائيل فتبقى بمنأى عن كل الصراعات الموجودة و كلما زادت هشاشة النظام الاقليمي و تفتته كلما كان ذلك في مصلحتها فهي في الواقع الدولة الوحيدة الدخيلة و التي فرضت فرضا من قبل الغرب لذا فوجودها غير مرحب به و انشغال الاطراف عنها يجعلها تستمر في تحقيق مخططاتها الاصلية بالهيمنة على الاقليم.

وتبقى لدينا روسيا المنافس القديم الجديد للولايات المتحدة صحيح انها ظلت طوال التسعينيات منكفئة على ذاتها الا انها تمكنت بالتدريج من استعادة قوتها وعادت لتنافس او على الاقل لتدافع عن اماكن نفوذها في المنطقة سواء بتقوية علاقاتها مع ايران او بدعم النظام السوري او حتى محاولات تجديد علاقاتها مع مصرو الاخيرة تحاول بكل قوة ان تستعيد ما كان لها من ثقل على الصعيد العربي او حتى الدولي وملأ فراغ القوة والسعي لتشكيل قوة ردع عربية بالتضامن مع بعض دول الخليج كي تمنع انهيار ما تبقى من الدول العربية والحفاظ على النظام الاقليمي العربي .

اما العراق و الذي كان احد المحاور المهمة على الصعيد الاقليمي فقد تراجع دوره بشكل كبير، اذ اخذ يفتقد لمقومات القوة بجميع انواعها الصلبة و الناعمة والافتراضية، فضلا عن افتقاره للاستقرار الداخلي نتيجة للاعمال الحربية المستمرة فيه، وكان لفراغ القوة على الصعيد الاقليمي اثره فيه ذلك ان سوريا الدولة الجارة له تشهد منذ ٢٠١١ اعمال حربية مستمرة واستوطنتها (جماعات تعلن انتماءها للاسلام) وتقوم بمحاربة النظام السوري واستغلت عدم الاستقرار الموجود في العراق لتنتقل بدورها اليه و تمكنت من السيطرة على عدة محافظات فيه و محاولة خلق خارطة جديدة للمنطقة يكون لها مكان فيها، وفي الوقت نفسه فان الدولتين الجارتان للنظام الاقليمي العربي ـ تركيا وايران وهما جارتان للعراق ـ تسعيان لمد نفوذهما على الصعيد الاقليمي بدءا من الجزء الاضعف فيه اي العراق، ونظرا لانشغال معظم اعضاء النظام العربي بمحاولة الحفاظ على استقرار نظمهم واستقرار الاوضاع الداخلية في بلدانهم فلم يهتموا كثيرا بمساعدة العراق في تحقيق استقراره ذلك انهم لم يتمكنوا من ادراك جدية التهديد انطلاقا من عدم ادراكهم لاهمية تماسك المجموع و من هنا كان لعدم الاستقرار هذا ان انتقل اليهم بالتالي، فضلا عن سعي البعض من دول الاقليم لان يكون لها نفوذ في الداخل العراقي بدعم هذه الجهة او تلك والصراع بين القوى الاقليمية وفق دوافع مختلفة سياسية او دينية على ارض العراق لنجد الصراعات التاريخية تشغل حيزا مهما مما يجري فيه، وطبعا كان لدور القوى الخارجية متمثلة بالولايات المتحدة اليد الطولى في المساعدة في تحقيق فراغ القوة هذا وتعزيزه من اجل تحقيق اهدافها في بناء شرق اوسط جديد انطلاقا من العراق الذي شهد عدم استقرار مستمر منذ ٢٠٠٣ ولحد الان، ولم يعد الاقليم العربي "محصنا ضد تاثيرات دول الجوار الاقليمي كما كان في السابق. فحدود التفاعلات

والتاثيرات بين العرب وجيرانهم الايرانيين والاتراك اتسعت لتجعل الشرق الاوسط هو الاقليم الاصل فيما تحول العالم العربي الى نظام فرعي فيه على عكس وضع سابق كان فيه العالم العربي هو المركز لاقليم شرق اوسطي اوسع يضم اطرافا ايرانية و تركية ."[٣٣]

الخاتمة

يمكن القول ان النظام الاقليمي العربي امام نقطة مفصلية في تاريخه، اذ لم يكن يوما اضعف من الحالة التي يمر بها نتيجة لانهيار الكثير من النظم القائمة فيه و سيادة الفوضى في بعض دوله نتيجة الاعمال الحربية، وبالتالي حصول فراغ قوة كبير فيه اذ لم تعد القوى المحورية فيه ذات تاثير كما كانت في السابق واخذت دول ثانوية تحاول ملأ فراغ القوة هذا وفي الوقت نفسه محاولة قوى اقليمية ان تمد نفوذها فيه وملأ هذا الفراغ وهنا امام الدول اعضاء النظام اما الاستسلام لما يحدث او محاولة ملأ الفراغ و الخيار الاخير هو الاسلم بالطبع لكن هذه العملية لن تكون سهلة مع زيادة التدهور الحاصل اقليميا وحتى محاولات اقامة قوة عربية انما جاءت لدوافع مرحلية، لا بل انها ساهمت في زيادة الاستقطاب في المنطقة نظرا لانقسام المجتمعات و ليس فقط الدول بين مؤيد ورافض لهذه القوة، وسيظل الانقسام هو السمة المميزة لهذا النظام والذي ستكون نتائجه في اعادة تشكيل نظام جديد وفق اسس جديدة تختلف عن تلك التي كانت قائمة في القرن السابق وبالتالي سيظل فراغ القوة هو القائم مدة ليست بالقصيرة الى ان تتضح ملامح النظام الجديد الذي سيظهر مستقبلا و طبعا ستعاني جميع دول المنطقة و منها العراق مما يجري .

Power vacuum on the regional level and its effect on Iraq after 2003

Asst. Prof. DINA HATIF MAKI

Abstract:

The regional system in the Arab world has passed through changes with the beginning of the new millennium, these changes might threaten its continuity or redesign it according to the new variables effecting it .The collapse of the pivotal powers caused power vacuum pushed powers outside the regional

system to take part in the inner system ,besides there are small states inside the regional system tried to play rolls bigger than their real size like Qatar. All these variables have their impact on Iraq which has seen power rivalry among regional and international powers which we will try to shed light on it through analytical approach.

المصادر والهوامش

[١] احمد يوسف احمد . العرب و تحديات النظام الشرق اوسطي : مناقشة لبعض الابعاد السياسية ، في كتاب التحديات الشرق اوسطية الجديدة و الوطن العربي ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، بيروت ، ١٩٩٤ ص ١٩

[٢] المصدر السابق نفسه ، ص ص ١٩ ،٢٠

[٣] ايمان احمد رجب . النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٥٦

[٤] جميل مطر و علي الدين هلال . النظام الاقليمي العربي ــ دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ط٧ ، ص ٢٨

[٥] المصدرالسابق نفسه ، ص ص ١٦٠ ،١٦١

[٦] ايمان احمد رجب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٦ ،٤٧ .

[٧] المصدرالسابق نفسه ، ص ٧٢

[8] Erzsébet N. Rózsa . Arab Awakening, or a New Regional Order, Series of the Hungarian Institute of International Affairs,Andrea Tevelyné Kulcsár,Editor and typesetting,19 October, 2011 ,P.6. kki.gov.hu/download/6/53/c0000/NRE%2031a.pdf

[٩] طايل يوسف عبد الله العدوان . الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الاوسط (٢٠٠٢-٢٠١٣) رسالة ماجسستير قدمت الى قسم العلوم السياسية في كلية الاداب و العلوم /جامعة الشرق الاوسط ،الاردن ، ٢٠١٣ ، ص٢٨ .

http://www.meu.edu.jo/ar/images/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%83%D9%84%20%D9%85%D9%86%20%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20%D9%86%D8%AD%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7.pdf

[10] Markus Kaim. Chapter 1: U.S. Policy and the Regional Order of the Persian Gulf: The Analytical Framework,p.3, http://www.ashgate.com/pdf/samplepages/great_powers_and_regional_orders_ch1.pdf

[11] Ibid ,p.3

[12] **Morton A. Kaplan. Variants on Six Models of the International System, in international politics and foreign policy, James N. Rosenau,,The Free Press, USA,1969,pp. 292,293.**

[١٣] **احمد يوسف احمد . العرب و تحديات النظام الشرق اوسطي ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .**

[14] **Randall L. Schweller. MISSED OPPORTUNITIES AND UNANSWERED THREATS: DOMESTIC CONSTRAINTS ON THE BALANCE OF POWER, p.1 www.ivsl.org**

[١٥] **محمد عبد الله يونس . اشكالية الاختزال : الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا و خارجيا ، ملحق اتجاهات نظرية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٧ ، يوليو/تموز ٢٠١٤ ، ص ١٠ .**

[16] **Randall L. Schweller. Op,cit, p.1**

[17] **Ibid , p.7**

[18] **ibid, p.7**

[١٩] **نادية سعد الدين . انعدام اليقين : اي مستقبل للنظم الاقليمية في ظل بيئة عدم الاستقرار ، في اتجاهات نظرية لتحليل السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٧ ، يوليو/تموز، ٢٠١٤ ، ص٢٠**

[20] **The complete global firepower list puts the military powers of the world into full perspective .countries ranked by military strength 2015,www.GlobalFirePower.com**

*** فاطمة مساعيد .مستقبل الدور الاقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع و التمدد ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد الحادي عشر ، جوان ٢٠١٤، الجزائر ص ٣٣**

http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7171/1/D1103.pdf

[٢١] **عبد الخالق عبد الله في تعقيب على ورقة كلوفيس مقصود .المشهد السياسي العالمي ٢٠٠٠ ، في كتاب الوطن العربي بين قرنين دروس من القرن العشرين و افكار للقرن الحادي و العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٠ ، ص ص٣٣،٣٢**

[٢٢] **ابراهيم عرفات ..منتصف الطريق : الولايات المتحدة و سياسة تقليل مخاطر صراعات "ما بعد الربيع "ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٤ ، اكتوبر/تشرين الاول، ٢٠١٣ ، ص٢٠**

[٢٣] **علي فايز يوسف الدلابيج. توازن القوى و اثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١ ،رسالة ماجستير قدمت الى قسم العلوم السياسية في كلية الاداب و العلوم / جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١١ ،ص ٣٩**

http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU6051.pdf

[٢٤] **ابراهيم عرفات .مصدر سبق ذكره ص ١٩، ٢٠**

[٢٥] **المصدرالسابق نفسه ، ص٢١**

[26] **Morton Kaplan ,op,cit,pp.292,293**

*** The complete global firepower list puts the military powers of the world into full perspective,op,cit.**

[٢٧] **احمد كاتب . القيد الامريكي . : احتمال بروز قيادة اقليمية في الشرق الاوسط ، في تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٨ ، اكتوبر/تشرين الاول ، ٢٠١٤، ص ٨**

[28] **Randall L. Schweller. Op,cit, p.21**

[29] **Ibid , p.21**

[٣٠] **فاطمة مساعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص-ص ٣٣ - ٤٤**

[31] **Jochen hipple .change in middle east – between democratic and civil war- a short introduction,Duisburg, may,institute for development and peace, Germany 2013,P.34**
http://www.jochenhippler.de/Hippler_-_WP_1_-_Change_in_the_Middle_East.pdf

[32] مـي مجيـب ، الجغرافيـا المازومـة : ديناميـات الصـراع فـي اقلـيم الشـام و العـراق بعد الثـورات . تحـولات ستراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٧ ، يوليـو /تمـوز ،٢٠١٤ ، ص ١٩.

[33] نقلا عن جمال عبد الجواد . مستقبل الشرق الاوسط تصنعه قوى الحاضر ، مجلـة السياسـة الدوليـة ، العدد ١٩٩ ، ينـاير/كانون الثاني، ٢٠١٥ ، ص٧٠